النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني

ملخص

في سنة 1535صدر أمر سلطاني يقضي بالسماح للفرنسيين القيام بصيد المرجان والأسماك بخليج ستورا، على أن يسري مفعوله بالجزائر وتونس وفقا للعرف الساري آنذاك .

وبناء عليه حصل المرسيليون على نشاط اقتصادي متميز بكلا البلدين، وذلك بفضل الامتيازات الإفريقية المستغلة من طرف الشركة الملكية الإفريقية، ويتمثل نشاطها في التجارة الخارجية وصيد المرجان.

أ. قدور عبد المجيد
قسم التاريخ
جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،
الجزائر

Résumé

En 1535 des ordres avaient été donnés pour que les français pêchent le corail et le poisson dans le Golf d' Usturgha. soumis à Alger et à Tunis selon l'usage anciennement établi .

Les marseillais avaient pris en Algérie et en Tunisie une activité économique dans une situation tout à fait préviligée, grâce à la possession des concessions d' Afrique exploitées par la compagnie royale dans le commerce extérieur et dans la pêche du corail .

Dans cet article il est question du rôle joué par les français dans les deux pays et dans les deux secteurs pendant la période ottomane.

إن الارتباط التاريخي والجغرافي بين تونس والجزائر، والمصير المشترك عبر العصور، أمر لا يختلف عليه اثنان، فقد جمع بينهما الحكم الإسلامي حتى ظهور الدول المغربية الكبرى كالمرابطين والموحدين وحتى الحفصيين .ثم وحدتهما الأقدار في العهد العثماني، حينما فرضت عليهما ظروف متماثلة تقريبا،نتيجة التحاقهما بدولة الخلافة الإسلامية- تركيا-من جهة ونتيجة لتطبيق معاهدة الامتيازات التي أبرمتها هذه الدولة مع فرنسا سنة 1535 وباركها كل السلاطين بعد ذلك.

وبحكم تلك المعاهدات حصلت فرنسا على امتيازات أعطتها الحق في إنشاء مؤسسات فوق الأراضي التونسية والجزائرية، وأصبح لها جالية مقيمة بالشرق الجزائري والغرب التونسي تمارس صيد المرجان والتجارة كنشاط اقتصادي.

ومن المعروف أن الحروب الصليبية التي شنتها إسبانيا ضد شعوب المغرب الإسلامي مع بدايات العصر الحديث، أدت إلى استنجاد هؤلاء بالدولة العثمانية ، التي

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007.

لبت النداء ووقفت وجها لوجه أمام إسبانيا لتضع حدا لاعتداءاتها على المنطقة. وفي نفس الوقت عاشت فرنسا أتعس أيامها لما لحقها من طرف ملك إسبانيا شرلكان الذي هزم الملك فرانسوا الأول وقاده أسيرا إلى مدريد، الأمرالذي أدى إلى تحالف فرنسا والدولة العثمانية ضد عدوهما المشترك وإبرام معاهدة منح الامتيازات لفرنسا .

وقد حاولت فرنسا تطبيق المعاهدة والحصول على الامتيازات بالأراضي الجزائرية والتونسية، مستعينة بالدولة العثمانية، ولكنها لم توفق، حتى أذعنت للأمر الواقع، وأبرمت الاتفاقيات بطريقة مباشرة مع حكام الإيالتين على أساس تعامل الند للند، وتم الاتفاق على قبول القنصل الفرنسي بالجزائر وتونس.

ومن ذلك الوقت بدأت العلاقات تتوطد وتتدعم مع مرور السنين، حتى أصبحت لفرنسا جالية معتبرة بالبلدين تشتغل بصيد المرجان والنشاط التجاري، وهو ما أطلقنا عليه هنا النشاط الاقتصادي للفرنسيين بالإيالتين المذكورتين.

وفي مستهل العصر الحديث شاءت الأقدار أن يجمع بينهما الحكم العثماني، حيث خضعت الإيالات الثلاث طرابلس الغرب، وتونس، والجزائر إلى نظام باي لارباي لمدة قرن من الزمن تقريبا، وكذلك الحال في عهد الباشوات حينما أصبح على رأس كل إيالة باشا يعين من طرف الباب العالي، ثم جاء عصرالاستقلال عن الدولة العثمانية فقامت في كل من تونس والجزائر شبه جمهورية مستقلة،عرفت بحكم الدايات بالجزائر، وحكم البايات بتونس، واستمر ذلك حتى نهاية الحكم العثماني بالجزائر سنة 1830، وفي تونس سنة 1881تاريخ فرض الحماية الفرنسية عليها .

وعلى الرغم من التشابه الكبير،والتاريخ المشترك لكل من الجزائر وتونس، سنتناول ذلك النشا ط الاقتصادي الفرنسي في كل بلد على حدة .

أولا :النشاط الاقتصادي الفرنسي بالجزائر خلال العهد العثماني.

النشاط الاقتصادي للجالية الفرنسية بالجزائر فرضته الطبيعة قبل كل شيء، وهو يعود لارتباط مدينة مرسيليا بالبحرالأبيض المتوسط، وبالتالي ارتباطها بالجزائر، منذ العصور الوسطى. وقد كانت مرسيليا عبارة عن جمهورية مستقلة، وقيل أن السفر إلى الجزائر أسهل من الذهاب إلى إكس بروفانس.

يتمثل النشاط الاقتصادي للجالية الفرنسية بالجزائر في المؤسسات والدور التجارية الكبرى، وفي الأفراد الذين يقومون بتسيير التجارة وإدارتها- استيرادا وتصديرا- وهم عادة كبار أصحاب رؤوس الأموال، و كبار الموظفين الذين تعينهم السلطات الفرنسية للقيام بوظيفة تتصل بالنشاط التجاري الفرنسي بالجزائر بالإضافة إلى القناصل والمبعوثين الرسميين والأسرى الفرنسيين والبحارة...الخ..

لم يكن الأمر سهلا لتطبيق معاهدة الامتيازات بالجزائر نظرا للظروف الصعبة والخطيرة التي تعيشها المنطقة لاسيما التهديدات الأسبانية، ووجد حكام الجزائر أنفسهم

مخيرين بين الإذعان لسياسة الباب العالي، وبين مراعاة مصالح بلدانهم، وهم أعلم بذلك من الدولة العثمانية، التي منحت الامتيازات للدول الأوروبية، دون مراعاة خصائص رعاياها الاجتماعية والدينية، ولاسيما هذه الأخيرة فقد كان من العسير جدا قبول النصارى في مجتمع إسلامي محافظ .[2]

ورغم المحاولات وتوالي المبعوثين الفرنسيين على الجزائر، فضلا عن مساعي السفير الفرنسي باستنبول، لم يتم اعتماد قنصل فرنسي بالجزائر حتى سنة 1565وهذا في الحقيقة تاريخ تعيين، وليس تاريخ اعتماد، لأن القنصل الذي عينه الملك الفرنسي شارل التاسع وهو السيد فانسون بيرطول لم يستلم عمله بالمرة، وربما يكون قد جاء إلى مدينة الجزائر ولم يقبل اعتماده. وقد ذكرالسفيرالفرنسي في إحدى مراسلاته أن فانسون لم يلتحق بمنصبه،وأنه يجب تعيين قنصل بالجزائر. [3]

ومن المؤكد أنه حتى سنة 1580 لم يكن لفرنسا قنصلا بالجزائر، ولكن في السنة التالية أصبح لها قنصل معتمدا بها (4)والمعروف أن تعيين قنصل أوروبي ليس بالأمر الجديد عن بلاد المغرب التي عرفت العلاقات الديبلوماسية منذ القرن الثاني عشر ميلادي المعاهدات قديمة ولكن لماذا لم يقبل قنصل فرنسي؟

ولعل ذلك يعود إلى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها القنصل الفرنسي بالمواني حيث يتابع سير مصالح التجار، ويمارس القضاء بين رعايا بلاده، ورعايا الدول المسيحية الأخرى أيضا، مما جعل القبول بذلك أمرا على درجة كبيرة من التعقيدات . وإذا كانت الدول الأوربية لا ترض بذلك، فكيف يرضى الجزائريون به؟ ولكن الحقيقة أن المعاهدة تعطي لهم تلك الصلاحيات[5] .

أما الامتيازات فهي أيضا مسألة مستعصية من البداية، وازدادت تعقيدا عند توسعت في عهد السلطانين العثمانيين مراد الثالث سنة 1581، والسلطان أحمد الأول 1604. وقد تمكن الفرنسيون من الحصول على حق صيد المرجان ابتداء من عام 1578بشتور ثم في بقية السواحل الشرقية كما حصلوا على التجارة الخارجية في مرحلة متأخرة.

في الحقيقة أن صيد المرجان هو النشاط الأول للجالية الفرنسية سواء بتونس أو بالجزائر وقد نصت عليه كل المعاهدات المبرمة ، حتى نذر وجوده، في الوقت الذي بدأت فيه الشركات الفرنسية تهتم بالتجارة الخارجية تصديرا واستيرادا .(6)

وأهم واردات الجزائر هي البضائع التي كانت تدخل في صناعة السفن مثل الحبال والحديد والأخشاب، والمعدات الحربية من قذائف وبارود وفولاذ ومدافع وأسلحة متنوعة،وفي بعض الأحيان تستورد السفن نفسها. وكل هذه البضائع والمستوردات كانت تستوردها مدينة الجزائر من بلدان أوروبا الشمالية، من بريطانيا والسويد وهولندا،ثم الولايات المتحدة مقابل أمنها، أو مقابل قليل من المنتجات المحلية، مثل

الحبوب في سنوات الوفرة، والزيوت والأصواف والشمع والجلود والمستوردة من وإلي الجزائر من أوروبا سنة 1755.

أما أهم الصادرات فهي الأصواف التي تنتج منها كميات كبيرة منطقة النجود أو بايلك تيطري، وقد وصفها شالر بأنها كانت من أجود الأنواع في العالم تباع بأثمان مرتفعة- دون تنظيف -في أسواق فرنسا وإيطاليا- إذ فاقت قيمة القنطار بقية الأصواف العالمية (7) وقد بلغ وزن ما صدرته بلاد الجزائر سنة 1789إلى أوروبا حوالي العشرين ألف قنطار. منها حوالي ثمانية آلاف قنطار خرجت من ميناء الجزائر إلى مرسيليا فقط، إذ أن ميناء عنابة كانت تحتكر تجارته شركة باستيون الفرنسية، واختلف وزن تصدير الجزائر للأصواف من سنة لأخرى، فقد بلغ 30ألف قنطار في بعض السنوات، وكانت الأصواف تمثل أهم الصادرات وزنا وقيمة . (8)

وتأتي تجارة الجلود في المرتبة الثانية،ويحتكر تجارتها وكيل الحرج مقابل 10 آلاف قرش، يدفعها للداي شهريا، ويشتري الجلود من أصحابها بما قيمته ثمانية موزونات ليبيعها بحوالي الثلاثين موزونة للجلد الواحد إلى دار الشركة الفرنسية بالجزائر، التي كانت تصدر سنويا إلى مرسيليا حوالي 25ألف قطعة من جلود الأبقار والأغنام والإبل والماعز، أو ما قيمته حوالي مائة ألف جنيه إسترليني.

وبعد الجلود يأتي الشمع وقد اشتهرت بإنتاجه ضواحي مدينة الجزائر منذ العهد الإسلامي حيث جلب انتباه بعض الرحالة العرب أمثال ابن حوقل والإدريسيي وكان يدخل بكميات كبيرة في الاستهلاك المحلي إذ توقد به القناديل وتصنع منه الشموع وكانت تصدر منه الجزائر ما زاد عن استهلاكها وهو حوالي 400قنطارسنويا تصدر من ميناء الجزائر، وحوالي 300قنطار تخرج من ميناء عنابة، وكل هذه الكمية تحتكر شراءها شركة الدار الفرنسية .(9)

وكذلك يعتبر من أهم الصادرات الزراعية التبغ ، حيث أشتهرت بإنتاجه سهول متيجة وسهول عنابة، وأجود أنواعه هو الشبلي الذي كان يزرع بسهل متيجة، وقيل أن كلمة الشبلي هي إسم لأحد الأتراك إشتهر بزراعة التبغ بالقرب من بوفاريك، يضاف إلى ذلك أن ميناء الجزائر كان تصدر في بعض السنوات قليلا من التمور والتين والزيتون والعنب الجاف وريش النعام والملح وقليلا من المنتوجات أهمها الزرابي والمناديل المطرزة وكذلك العبيد المسيحيين. (10).

وحالت الخصومات بين فرنسا ومدينة الجزائر دون حصول أي اتفاق إلى أن دخل الميدان صانصون نابولون (11) وهو كورسيكي الأصل مارسيلي المنشإ، فتوصل بعد سنتين من المفاوضات -ودفع مقادير كبيرة من المال-إلى إبرام إتفاقية باستيون الشهيرة 29سبتمبر 1628التي تمنح الفرنسيين دون سواهم حق التجارة وصيد المرجان في كامل المناطق المعينة، وحتى ترميم القواعد وإعادة بنائها كما كانت من قبل، توقيا من خطر المغاربة ومراكب ميورقة ومنورقة اللشراعية وذلك مقابل لزمة

قدرت 16ألف ليرة تستعمل لدفع جراية الإنكشارية، ولم يسمح هذا النص بإدخال تغييرات كبيرة على الباستيون بل بترميمه فقط ولم يمنع هذا صانصون من بناء قلعة بأتم معنى الكلمة حولها إلى مركز للجوسسة لمعرفة ما يجري بداخل البلاد وجعلها قاعدة تموين بالنسبة "لرجال الحرب "الذين كان يحث الملك على إنزالهم في أراضي المسلمين وكان يقول " :إنه من الضروري الاحتفاظ بالمراكز المذكورة تحت ستار التجارة وصيد المرجان حتى تنكشف نية الغزو المبيتة "وأخيرا فإنه لم يجمع الأموال من صيد المرجان والتجارة المرخص له بها فقط، بل إنه أثرى من تصدير القمح وهي عملية ألتزم بأن لا يقوم بها، وهكذا كان في مقدور المحتال "صانصون "أن يلقن البربر دروسا في فن المخادعة. (12)

هذا بالشرق الجزائري أما النشاط الإقتصادي الفرنسي بالجزائر العاصمة فيظهر من خلال الدور والمحلات التجارية الكبرى في هذه المدينة. وهي عبارة عن شركات فرنسية يملكها الأفراد من مدينة مرسيليا ومن بلديات المدن الفرنسية كالدار الباريسية ، دار مرسيليا، دارمايفراند، دارينجالييز، دار جيمون، دار بريصان، ودار باريت.

ويمكن أن نلاحظ أن التجار الفرنسيين أحيانا كثيرة كانوا سببا لتوتر العلاقات بين البلدين، أو لتوقيفها نتيجة بعض المخالفات كاستخراج جوازات سفر مزورة، لشخصيات أجنبية تحت أسماء فرنسية منتحلة، كما كانت السفن التجارية التي تتردد على الموانئ الجزائرية سببا لمشاكل كثيرة، كتهريب الأسرى والبضائع والاعتداء على السفن الجزائرية في عرض البحار بل حتى وهي راسية بالموانئ أحيانا .(13)

وقد كان التنافس التجاري على أشده بين إنجلترا وفرنسا، فبينما كانت الأولى تسعى بكل جهدها لتغطية خارطة العالم بنشاطاتها الاقتصادية، ولاسيما التجارة ، كانت فرنسا- في عهد الثورة وعهد نابوليون- تسعى للسيطرة على القارة الأوروبية، غير أن انكسار الجيش الفرنسي في معركة واترلو (14)جعل حدا لمغامرات نابوليون وفتحت الطريق للتفاهم والتحاور، ولهذا عرفت سنوات ما يعرف بسنوات العودة (15)والتي عرفت سلسلة من المؤتمرات والمفاوضات وظهر نتيجة لذلك التكتلات التجارية المسلحة ضد الدول غير المسيحية عموما، والدول غيرالأوروبية بصفة خاصة .وكانت على رأس هذه الأخيرة دول شمال إفريقيا الثلاث المستهدفة.

ثانيا :النشاط الاقتصادي الفرنسي بتونس في العهد العثماني .

ولعل أول ما يلفت الانتباه هو أن النشاط الإقتصادي الفرنسي بتونس لا يختلف عن مثيله بالجزائر، اللهم إلا في الزمان والمكان، وحتى هذا نجده مكملا لبعضه البعض،وذلك أن المؤسسات الفرنسية الإفريقية تمتد على بساط من الأراضي الساحلية تجمع الشرق الجزائري بالغرب التونسي لدرجة أنه في بعض الفترات كان يحكمها حاكم فرنسي واحد .

وقد بلغ نشاط تجار فرنسا أقصاه في كل من باستيون فرنسا بالشرق الجزائري وفي الرأس الأسود وطبرقة - بالغرب التونسي- ويبد أن تضايق الجزائريين من تصرفات شركة "لنش "المرسيلية التي عسكرت بباستيون فرنسا وسلكت سلوك المحتلين فتعاطت تصدير القموح رامية بالاتفاقيات عرض الحائط وانتهى بهم الأمر إلى إفتكاك هذه القاعدة وتهديم الباستيون من جديد "بسبب تحايل الفرنسيين على المغاربة وعدم دفع مستحقات اللزمة طيلة ثلاث سنوات . (16) "

وكان على الشركة التي تولت صيد المرجان بالبلاد التونسية -بالرأس الأسود في نفس الوقت الذي تأسس فيه الباستيون -أن تصارع تجار جنوة، وتذرأ حسد التجار المقيمين بتونس. الأمر الذي رسمه- مع مرور الزمن- تجار مارسيليا (1631) إلى إستيلاء التونسيين (1637)ثم أعيدت التجارة كما كانت، غير أن إتفاقية سنة(1666)لم تنص على أي تنازل ترابي لفائدة الفرنسيين، بل تمنع عنهم إقامة التحصينات.(17)

وكانت تحظى، علاوة على ذلك، بحق المتاجرة في القمح والشعير والحبوب إبتداء من سنة 1691، وجنت الشركة أرباحا طائلة سعت إلى الإبقاء عليها،غير أنه في سنة (1700)أحدثت شركة جديدة (18)بعد فشل سابقتها في الباستيون والرأس الأسود أوائل القرن الثامن عشر، ووحدت هذه الأخيرة إستغلال اللزمتين مع الإبقاء على الاستقلال الإداري لكل من الشركتين وزالت منذ ذلك التاريخ شركة القل والرأس الأسود وانفردت بالوجود شركة واحدة ألا وهي شركة إفريقيا الوكالات التجارية القائمة خلال القرن السادس عشر بالساحل التونسي بين رأس رو وبنزرت. (19)

حددت وكالة فيومارا صلاتا على بعد 1,500كلم شرق رأس سارات (20) .

وقد وصفت هيئة هذه الوكالة بشبه جزيرة صخرية توجد في مصب وادي قمقوم المالح وهذا ما يفسر اسم الوكالة فيوم صلاتا.وتقع اليوم على قسمه الأعلى زاوية سيدي ربيب وقد استغلت هذه الوكالة كملحق بالوكالة المركزية برأس نيجرو Cap Negre واستعملت لتخزين للمرجان الذي تم صيده من قاع البحار بالضواحي، وحيث سمح أيضا بإقامة تبادل تجاري واسع كالأقمشة وأنواع النسيج المطرزة ، ومقابل هذا تقتني الشركة القمح والشعير والذرة الصفراء وقصب السكروالشمع العسلي والمنتوجات الحيوانية وبفضل موقعها تمتعت الوكالة بحركة تجارية امتدت حتى مدينة باجة .

وإذا كان رأس النيجرو قد احتل سنة 1478فأن ظهور فيومارا سنة 1575ضمن النصوص المعروفة أي بعد قرن قد احتلت باديء الأمر من طرف شركاء الوكالة التي أسستها عائلة لانش Lench من مرسيليا، ثم سنة 1580من طرف الجنويين الذين استقروا بطبرقة بعد طرد الفرنسيين .وبعد مساعي لدى السلطان ,ولدى علج علي باي لارباي الجزائر وتونس معا (21) سمح لشركة لانش أن تستعيد وكالتها سنة 1584 وتولى جان بابتيست دو نيكول إدارتها إلى ديسمبر 1584مقابل أداء سنوي بلغ 2662 من الريالات الذهبية الإسبانية .

وعندما تمت تسمية قنصل فرنسا بتونس بطريقة ماهرة مديرا ومشرفا على الوكالات التجاريةفي نفس الوقت فقد ضمن بذلك حمايتها الرسمية.غير أن شح المرجان وتدخل السلطات التونسية في عهد والي تونس عثمان داي (22) بعد سفر علج علي إلي استنبول، ونشاط القرصنة قد عاقت التجارة البحرية يضاف إلى ذلك الطاعون والمجاعة والغزوات الجزائرية لا تشجع أحدا على أخذ الوكالات بالساحل الشمالي التونسي . (23)

وفي سنة 1611نشأت شركة جديدة وأعيدت التجارة ابتداء من سنة 1613، وعلى الرغم من منع التجارة الذي فرضته فرنسا بحجة عدم أمن البحر، فقد احتل الحصن غير أن خسارة أكثر من 800باخرة أوروبية أخذت للتحقيق في هويتها، ثم تم الاستيلاء عليها بين سنتي 1521-1613قد قضت على عزيمة ذوو الجرأة .

وقد حصل بابتيستان فرانسشو على حق زرع قصب السكرخلال 20عاما حول رأس النيجرو والوكالة فيومارا فأعيدت تلك البناءات ووسع فيها، ورغم الغارة الجزائرية التي وقعت سنة 1640، بقيت التجارة مزدهرة حيث استمرت صادرات البروفانس من الأقمشة والأنسجة والأقمشة القطنية والكتانية والحريرية نحو البلاد التونسية .إلا أن تراكم الصعوبات قد أدت إلى غلق هذه المراكز .

والملاحظ هنا هو عدم العثور على وثائق تتناول ابتداء من سنة 1641الحديث عن أي نشاط للوكالة فيومارا على الرغم من أن المعاهدات السياسية كانت تنص على الأماكن التي تتمتع برخصة .

ويبد أن استنزاف احتياطي المرجان من تلك المنطقة ،ووضعية البناءات المنهارة فضلا عن سوء العلاقات مع مواطني داخل البلاد والخوف من الجنويين والجزائريين قد أدى إلى إختفاء وكالة فيومارا صلاتا تماما في حين استمرت وكالة رأس النيجرو حتى أواخر القرن الثامن عشر . (24)

من أهم الشركات الفرنسية التي تمركزت على السواحل التونسية لإستغلال الموارد الفلاحية مثل الحبوب على اختلاف أصنافها والجلود والمرجان هي شركة محطة رأس النيجرو -تامكرت- في الفترة الواقعة بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر 1741وهو تاريخ تهديم هاته المحطة من طرف علي باي .

وكانت أهم وظائفها حماية الجالية الفرنسية المستقرة والمتكونة من أعوان الشركة وحماية السور، والمعدات ، الحربية وحماية المخزونات حوالي 7مخازن كبرى بالإضافة إلى تصدير أكبر قدر ممكن من الحبوب .

وقد أشار المؤرخ الصغير بن يوسف إلى وظائف هذه المحطة وأنشطتها قائلا ":
جزيرة تامكرت فهي للفرنسيين صلح مع المسلمين ...عمرها سلطان الفرنسيين سابقا ولم نعلم تاريخ العمارة وبنى بها برجا وبيوتا ومخازن وغيرها للتجارة من وطن إفريقيا

يتاجرون في القمح والشعير والزيت والشمع والصوف وجميع الحبوب وجعل فيها قبطانا وطرجمانا وكتابا وحامية وخدامة كلهم من غير نساء (25)"

وكانت علاقة محطة تامكرت بحكام البلاد وبالقبائل المجاورة لها كالتالي :

1- لم يكن بمقدور المحطة أن تتمركز وتنشط لولا ما كان بين مختلف الشركات التي استغلت تامكرت من معاهدات مع السلطات السياسية ومن علاقات حسنة مع القبائل المحيطة بالمنطقة فالسلطات كانت تتقاضى لزمة سنوية مقابل سماحها للشركات بالتمركز بالمحطة والمتاجرة فيها وكانت قيمة هذه اللزمة 7999ريالا فيما بين 1707 1741 –وهي كالتالي 7999 :ريالا للباي وألف ريال للدولاتي تدفع مقسمة إلى ستة أقساط سنويا .

2- أما القبائل فكانت تتقاضى بدورها سنويا مجموعة من اللزمات والهدايا، وهذه القبائل هي :نفزة ومقعد ، وكانت قيمة هذه اللزمة قارة بين سنتي 1707و : 1741 718ريالا و 13ناصري لنفزة ، و 349ريالا و 46ناصري لمقعد .إلى جانب هاته اللزمات القارة كانت الشركة توزع على شيوخ القبائل مكافآت وتسبيقات مالية.(26)

وكانت تجارة تامكرت تقوم على بعض الإمتيازات والظروف الخاصة بمقتضى المعاهدات التي تربط تونس بفرنسا ومنها التشجيعات الخاصة، كتفضيل القبائل المنتجة للحبوب بيع منتوجاتها للشركة الفرنسية، وذلك لأن هذه الأخيرة تستعمل مكايل خاصة بالمحطة -كيلة تامكرت 108-105كلغ- وتسديد كل المشتريات فورا، وأسعار تفوق أثمان نفس المواد في السوق المحلية، بالإضافة قلة تكاليف نقل الحبوب.

كان القمح يمثل سنويا أكثر من 80%من مشتريات تامكرت، حيث كانت تصدر سنويا كميات يتراوح معدلها بين 3600طن و 4800طن من الحبوب بالنسبة للسنوات العادية. أما بالنسبة للسنوات الخصبة فقد تتراوح هذه الكميات بين 9600طن و 1200 طن سنويا.

- تدعيم الاقتصاد النقدي لقد كانت قيمة المشتريات السنوية لتامكرت تتراوح بين 60000ريال و 120000ريـال إسباني وكانت هذه العائدات النقدية توزع كما يلي :

- مكتنزات القبائل- ما توظفه القبائل لاقتناء حاجاتها من الأسواق المحلية- ما تدفعه القبائل للباي من تجارة النقود الإسبانية.

وكان رأس النيقرو وطبرقة من أهم نقـاط توريد النقـود الفضية الإسبانية - ريال إشبيلي أو مكسيكي في أول الأمر أو ريالات مقطوعة فيما بعد - أما بعد 1714وإثر التحويل النقدي الذي قام به حسين بن علي، فقد أصبحت التجارة بالعملة الإسبانية من أهم مصادر ربح شركة تامكرت، ويعود ذلك إلى تدهور العيار الحقيقي للنقود الإسبانية المستعملة وإلى الارتفاع في قيمتها في السوق التونسية نتيجة تدهور قيمة الناصري التونسي من جهة أخرى(27).

وقد أدى هذا الوضع الناتج عن اقتصاد الاتجار الذي كانت تمارسه الوكالات التجارية بتامكرت وبطبرقة (إلى انعكاسات اقتصادية خطيرة على الأيالة التونسية. فقد كانت الشركات تتحصل على الحبوب بأثمان ظلت في انخفاض تدريجي مع تدهور قيمة العملة الإسبانية .كما كانت المضاربات النقدية تولد أرباحا إضافية تستعملها الشركات لتغطية قسط من مصارفها العادية وذلك على حساب الإيالة التونسية .ومع ذلك فقد ساهمت الشركات في تدعيم دورة الإقتصاد النقدي في تونس و تعزيز رصيد خزينة الدولة النقدي نتيجة زيادة ثروة القبائل وقدرتهم على دفع الضرائب لفائدة هذه الأخيرة.

إلا أن هذه التجارة تسبب في نفس الوقت في نزيف نقدي حاد وحقيقي على المدى الطويل وفي تحويل الثروة الحقيقية من الأيالة إلى الشركات الأجنبية الفرنسية والإيطالية وانعكس ذلك على القبائل بتامكرت.

ومع بداية القرن التاسع عشر تغيرت مميزات الوجود الأوروبي بالمغرب بصفة عامة والوجود الفرنسي بصفة خاصة ولم يعد عاملا من عوامل النشاط الإقتصادي كما كان من قبل-بل تغير بالتدريج إلى عامل خطير. ففي الجزائر بدأ التدخل المباشر في الشؤون الداخلية والتهديدات .وانتهى الأمر باحتلال الجزائر سنة 1830. أما في تونس فقد ازداد التوغل الفرنسي في الميدان الإقتصادي وارتفع عدد الرعايا الفرنسيين بتونس وشرعت في المطالبة بمواقع هامة بها ولا سيما خلال عقد السبعينيات حيث طالبت باحتكارات وأسبقيات ومنذ ذلك الوقت بدأت فرنسا تسعى لتحقيق هدفها الإستعماري المنشود وهو ضم تونس إلى أختها الجزائر وتم فرض الحماية الفرنسية عليها سنة 1881.

الهوامش

1- الممر الوحيد المتاح والممكن اجتيازه بسهولة نسبيا ودون خطورة، هو الطريق البحري وخاصة تجاه البلدان الإسلامية .ويستطيع المرء أن يقول أنه حتى القرن التاسع عشر كان من السهل أن يذهب المرسيليون إلى الجزائر من أن يذهبوا إلى إكس بروفانس .هذا الحاجز الطبيعي جعل من الصعب حتى قيام تجارة نشيطة مع البلاد الخلفية

2- مجتمع جزائري مسلم محافظ أنظر.:جمال قنان .المرجع السابق .ص 39؛

3 -.A.N.P. M9arine B7/4

4- بعد سنة 1580أصبح هناك قنصل فرنسي بالجزائر.جمال قنان .المرجع السابق .ص.39

5- Traités de paix et de commerce au moyen age. Paris, 1866.pp89-90

6- الشركة الملكية الإفريقية تحولت بعد الثورة الفرنسية -1794 -إلى الوكالة الإفريقية؛ محمد العربي الزبيري.

تجارة الشرق الجزائري .ص 198؛ أندري برينيان .الجزائر بين الماضي والحاضر .ص. 156

7- علي عبد القادر حليمي مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل سنة .1930الجزائر، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي .1972 .ص . 305؛

8- علي عبد القادر حليمي.نفس المرجع.ص. 306

9- علي عبد القادر حليمي.المرجع السابق . ص.306

10-كذلك العبيد المسيحيين كان يتم تصديرهم وبيعهم.

11-صانصون نابولون هو :مفاوض فرنسي استطاع أن يعقد اتفاقا مع الجزائر وإبرام معاهدة الإمتيازات بلباقته واستعمال الوسائل الملائمة غير أن طموحه في جمع شركة تونس وشركة الجزائر كلفه حياته على يد الجنويين.

12-عن الشركات الفرنسية أنظر Africain .n16.1872 p422

13-كانوا يعتدون على السفن الجزائرية والتونسية ,حتى وهي راسية بالمواني ء

14-واترلو Waterlooمن أهم الوقائع في حروب نابليون الأول،فعندما قرر مؤتمر فيينا تدمير الإمبراطورية استطاع نابوليون الفرار من قبضة الإنجليز، وعاد إلى فرنسا يوم 18مارس 1815 وحكم 100يوم، ثم هزم ثانية أمام الحلفاء بواتلو، ونفي الى سانت هلينا حتى مات بها 5مايو 1821

15- سنوات العودة :بعد سقوط نابوليون الأول وعودة الملكية، حاول الملك لويس الثامن عشر إعادة مكانة فرنسا الدولية محمد العربي الزبيري .التجارة الخارجية للشرق الجزائري .ص, 81 .

16- شارل اندرى جوليان.تاريخ إفريقيا الشمالية . 1978..ص ص . 362-361 .

17- المعاهدات تمنع الفرنسيين من إقامة تحصينات عسكرية تهدد البلاد واستقلالها .

18- المجلة التاريخية المغاربية .زغوان –تونس -عدد 8 -7، جانفي . 1977 .

19- شارل أندري جوليان .تاريخ إفريقيا الشمالية ص .364 .

20- المجلة المغاربية .زغوان –تونس -عدد 8 -7، جانفي 1977ص113.

21- علج علي باي لارباي الجزائر وتونس أواخر القرن السادس عشر ميلادي.

22- عثمان داي :عرفت تونس بعد عهد الباي لارباي عهدين :عهد الدايات ثم عهد البايا ت وعثمان داي اولهم جميعا.أنظر :شارل اندرى جوليان.تاريخ ايفريقيا الشمالية .ص. 351 .

23- المجلة التاريخية المغاربية .زغوان –تونس -عدد 8 -7، جانفي .1977ص. 114 .

24- المجلة التاريخية.م .عدد 8 -7جانفي . 1977ص 115؛ شارل .أ .جوليان.المرجع السابق . ص ص 345،.350 .

25- المجلة التاريخية المغاربية .زغوان -تونس -عدد 54-53جويلية . 1989ص . 260 .

26- كانت أغلب القبائل مدانة لدى الوكالة ،وكانت العلاقات المالية محل جدال بين المحطة والقبائل حتى وصل الأمر إلى مناوشات أو حتى الحرب مثل ما حدث سنة . 1728المجلة التاريخية المغاربية عدد 54-53ص 260.

27- الناصري التونسي:العملة التونسية.